

الفلسطيني في الارض المحتلة من جملة قضايا تتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي، وبموقع منظمة التحرير في الارض المحتلة، ودور الولايات المتحدة الاميركية في استفحال ازمة المنطقة. وقد وضعت هذه الشخصيات الحقائق المتعلقة بهذه القضايا في مذكرة سلمتها الى مورفي، لينقلها بدوره الى المسؤولين الاميركيين، وعلى رأسهم الرئيس الاميركي رونالد ريغان (وفس)، ١٨/٤/١٩٨٥). وتضمنت المذكرة البنود التالية:

«أولاً: إن ابناء الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي يعيش ثلثه هنا وثلثاه في الشتات، وان أي تسوية للمشكلة الفلسطينية يجب ان تتناول المشكلة برمتها وليس، فقط، سكان الاراضي المحتلة.

«ثانياً: ان المشكلة الفلسطينية هي مشكلة سياسية وطنية، تتمثل في إصرار الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني دون إكراه او وصاية من أحد.

«ثالثاً: لقد اكد شعبنا في اكثر من مناسبة، داخل الارض المحتلة وخارجها، انه اختار ممثلاً شرعياً وحيداً له، وهو يري، في هذا الاختيار، ممارسة لحق من حقوقه الاساسية.

«رابعاً: ان التعامل والحوار المباشر مع م.ت.ف. هو، وحده، الذي يضع العرب على الطريق الصحيح، ويفتح الطريق أمام فرص تحقيق السلام.

«خامساً: إننا نؤيد، مطلقاً، موقف م.ت.ف. بقيادة ياسر عرفات ونطالب بالتعامل معها في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

«سادساً: إننا نطالب الإدارة الاميركية بالعمل، فوراً، على وضع حد للممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة، خاصة في ما يتعلق بالاستيطان والاستيلاء على الاراضي وخرق حقوق الانسان، ومحاولة تصفية الروح الوطنية لدى الاجيال الشابة لشعبنا.

وقد وقع على هذه المذكرة كل من الحاج رشاد الشوا وانور الخطيب وانور نسيبة وحكمت المصري ومصطفى النتشة والياس فريج وابراهيم الطويل وامين النصر وامين الحاج وزهير الريس والقس عودة الرنتيسي وحنا الاطرش وفايز القواسمي وامين الخطيب وسمير الجعبري واديب الكرني ومحمد الهاشم وفايز أبو رحمة وابراهيم الدقاق وعز الدين العريان وحنا سنويورة وزيايد ابو زياد ومنصور الشوا

الفلسطيني - الاردني المشترك لا تعترضه أية عقبات، وان هنالك اتفاقاً تاماً ما بين اللجنة التنفيذية والحكومة الاردنية، وأنه قد تم الاتفاق بين الجانبين على القيام بخطوات قادمة سبباً بتنفيذها في وقت قريب جداً (الشرق الاوسط، ١٣/٤/١٩٨٥).

وبعد مغادرته بوقت قصير، وصل الى عمان، مساء يوم ١٣/٤/١٩٨٥، المبعوث الاميركي للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ضمن جولته الشرق اوسطية، بهدف البحث مع المسؤولين في المنطقة عن العناصر المشجعة لتحريك ازمة المنطقة تمهيداً لزيارة جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، إلى الشرق الاوسط في المستقبل القريب (المصدر نفسه).

وإثناء وجوده في عمان، عرضت الحكومة الاردنية اقتراحاً على مورفي للقاء وفد اردني - فلسطيني مشترك. وقد اصرا المبعوث الاميركي على أن يكون الوفد من خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية. ولهذا، بدأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لـ (فتح) اجتماعات في بغداد، يوم ١٥/٥/١٩٨٥، لتحديد الموقف الرسمي الفلسطيني من الرد الاميركي الذي ابلغه مورفي للمسؤولين الاردنيين في عمان (القبس، الكويت، ١٥/٥/١٩٨٥).

والاول مرة، منذ تشكيلها، تعقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً لها في بغداد، وسط تكهنات بان قضايا على جانب كبير من الاهمية ستبحث في الاجتماع المذكور. وقد صرح عضو اللجنة التنفيذية، عبد الرحيم احمد، بأن «قيادة المنظمة ستناقش مجمل التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق منها بالحراك السياسي واتخاذ موقف ملائم منسجم مع الاهداف التي يناضل شعبنا الفلسطيني من اجلها، واضاف ان اهمية هذه الاجتماعات تأتي من كونها، تتم بعد تحرك سياسي واسع يجري في المنطقة (الشرق الاوسط، ١٥/٤/١٩٨٥). وفي الوقت الذي كانت فيه القيادة الفلسطينية مجتمعة في بغداد لبحث اقتراحات مورفي، وخلال لقاء المبعوث الاميركي مع كبار الشخصيات الفلسطينية في الضفة والقطاع المحتلين، حدث تطور بارز كان له اثره الكبير في تصليب الموقف الرسمي لمنظمة التحرير تجاه مقترحات مورفي، كان له اثر هام على جولة المبعوث الاميركي برمتها. وقد تمثل هذا التطور بالموقف السياسي الصلب للشخصيات الفلسطينية تجاه المقترحات الاميركية والموقف الاميركي كله إزاء القضية الفلسطينية. وحددت هذه الشخصيات الموقف